

بسم الله الرحمن الرحيم الاتقان في علوم القرآن

النوع الخامس والسبعون في خواص القرآن

أفرد بالتأليف جماعة منهم التميمي وحجة الإسلام الغزالي، ومن المتأخرين اليافعي، وغالب ما يذكر في ذلك كان مستنده تجارب الصالحين، وها أنا أبدأ بما ورد من ذلك الحديث ثم ألتقط عيوناً مما ذكر السلف والصالحون. وأخرج ابن ماجه وغيره من حديث ابن مسعود عليكم بالشفاءين: العسل والقرآن. وأخرج أيضاً من حديث علي خیر الدواء القرآن. وأخرج أبو عبيد عن طلحة بن مصرف قال: كان يقال: إذا قئ القرآن عند المريض وجد لذلك خفة. وأخرج البيهقي في الشعب عن واثلة ابن الأسقع أن رجلاً شكاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وجع خلقه، قال: عليك بقراءة القرآن. وأخرج ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني أشتكى صدري، قال: اقرأ القرآن، يقول الله تعالى وشفاء لما في الصدور. وأخرج البيهقي وغيره من حديث عبد الله بن جابر في فاتحة الكتاب شفاء من كل داء. وأخرج الخلعى في فوائده من حديث جابر ابن عبد الله فاتحة الكتاب شفاء من كل شيء إلا السام والسم: الموت. وأخرج سعيد بن منصور والبيهقي وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري فاتحة الكتاب شفاء من السم. وأخرج البخاري من حديثه أيضاً قال كنا في مسير لنا فنزلنا، فجاءت جارية فقالت إن سيد الحي سليم فهل معكم راق؟ فقام معها رجل فرقاه بأمر القرآن فبرئ، فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: وما كان يدرى أنها رقية. وأخرج الطبراني في الأوسط عن السائب بن يزيد قال، عودني رسول الله صلى الله عليه وسلم بفاتحة الكتاب تقيلاً. وأخرج البزار من حديث أنس إذا وضعت جنبك على الفراش وقرأت فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد فقد أمنت من كل شيء إلا الموت. وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة إن البيت الذي تقرأ فيه البقرة لا يدخله الشيطان. وأخرج عبد الله بن أحمد في زوائد المسند بسند حسن عن أبي كعب قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء أعرابي فقال: يا نبي الله إن لي أخاً وبه وجع، قال: ما وجعه؟ قال: به لمم، قال: فانتني به، فوضعه بين يديه فعوده النبي صلى الله عليه وسلم بفاتحة الكتاب وأربع آيات من أول سورة البقرة وهاتين الآيتين وإلهم إله واحد وآيات الكرسي وثلاث آيات من آخر سورة البقرة وآية من آل عمران شهد الله أنه لا إله إلا هو وآية من الأعراف إن ربكم الله وآخر سورة المؤمنين فتعالى الله الملك الحق وآية من سورة الجن وإنه تعالى جد ربنا وعشر آيات من أول الصافات وثلاث آيات من آخر سورة الحشر وقل هو الله أحد والمعوذتين، فقام الرجل كأنه لم يشك قط. وأخرج الدارمي عن ابن مسعود موقوفاً: من قرأ أربع آيات من أول سورة البقرة وآية الكرسي وأيتين بعد آية الكرسي وثلاثاً من آخر سورة البقرة لم يقربه ولا لأهله يومئذ شيطان ولا شيء يكرهه، ولا يقرآن على مجنون إلا أفاق. وأخرج البخاري عن أبي هريرة من قصة الصدقة إن الجنى قال له: إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي، فإنك لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أما أنه صدقك وهو كذوب. وأخرج المحاملي في فوائده عن ابن مسعود قال: قال رجل يا رسول الله علمني شيئاً ينفعني الله به، قال: اقرأ آية الكرسي فإنه يحفظك وذريتك ويحفظ دارك حتى الدويرات حول دارك. وأخرج الدينوري في المجالسة عن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن جبريل أتاني فقال: إن عفريتاً من الجن يكيدك، فإذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي. وفي الفردوس من حديث أبي قتادة من قرأ آية الكرسي عند الكرب أغاثه الله. وأخرج الدارمي عن المغيرة بن سبيع وكان من أصحاب عبد الله قال: من قرأ عشر آيات من البقرة عند منامه لم ينسى القرآن، أربع من أولها وآية الكرسي وأيتان بعدها وثلاث من آخرها. وأخرج الديلمي من حديث أبي هريرة مرفوعاً آيتان هما قرآن وهما يشفيان وهما مما يحبهما الله تعالى، الآيتان من آخر سورة البقرة. وأخرج الطبراني عن معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: ألا أعلمك دعاء

تدعوبه لو كان عليك من الدين مثل ثبير أذاه الله عنك قال اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء إلى قوله بغير حساب رحمان الدنيا والآخرة ورحيمها تعطي من تشاء منها وتمنع من تشاء، ارحمني رحمة تغنني بها عن رحمة من سواك. وأخرج البيهقي في الدعوات عن ابن عباس: إذا استصعبت دابة أحدكم أو كان شموساً فليقرأ هذه الآية في أذنيها أغير دين الله ييغون وله أسلم من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً وإليه ترجعون . وأخرج البيهقي في الشعب بسند فيه من لا يعرف عن علي موقوفاً: سورة الأنعام ما قرئت على عليل إلا شفاه الله تعالى. وأخرج ابن السني عن فاطمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دنا ولادتها أمر أم سلمة وزينب بنت جحش أن يأتيا فيقرأ عندها آية الكرسي وإن ركبكم الله) الآية، ويعوداها بالمعوذتين. وأخرج ابن السني أيضاً من حديث الحسين بن علي أمان لأمتي من الغرق غذ ركبوا أن يقرءوا باسم الله مجراها ومرساها إن ربي لغفور رحيم وما قدروا الله حق قدره) الآية. وأخرج ابن آل حاتم عن ليث قال: بلغني أن هؤلاء الآيات شفاء من السحر تقرأ على إناء فيه ماء ثم يصب على رأس المسحور، الآية التي في سورة يونس فلما ألقوا قال موسى ما جئتم به السحر إلى قوله (المجرمون وقوله (فوقع الحق وبطل وما كانوا يعلمون إلخ أربع آيات، وقوله (إنما صنعوا كيد ساحر) الآية. وأخرج الحاكم وغيره من حديث أبي هريرة ما كربني أمر إلا تمثّل لي جبريل فقال: يا محمد قل توكلت على الحي الذي لا يموت، والحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الذل وكبره تكبيراً. وأخرج الصابوني في المائتين أن حديث ابن عباس مرفوعاً: هذه الآية أمان من السرقة قل ادعوا الله وادعوا الرحمن إلى آخر السورة. وأخرج البيهقي في الدعوات من حديث أنس ما أنعم الله على عبد نعمة في أهل ولا مال أو ولد فيقول ما شاء الله لا قوة إلا بالله فيرى فيه آفة دون الموت. أخرج الدارمي وغيره من طريق عبدة بن أبي لبابة عن زر بن حبیش قال: من قرأ آخر سورة الكهف لساعة يريد أن يقومها من الليل قامها. قال عبدة: فجرّبناه فوجدناه كذلك. وأخرج الترمذي والحاكم من حديث سعد بن أبي وقاص: دعوة ذي النون إذا دعا بها وهوفي بطن الحوت لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين لم يدع بها رجل مسلم في شيء قط إلا استجاب الله له. وعند ابن السني: إني لا أعلم كلمة لا يقولها مكروب إلا فرج عنه، كلمة أخي يونس فنأدى في الظلمات أن لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين وأخرج البيهقي وابن السني وأبو عبيد عن ابن مسعود أنه قرأ في أذن مبتلي فأفاق، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما قرأت في أذنيه؟ قال أفحسبتم إنما خلقناكم عبثاً إلى آخر السورة، فقال: لو أن رجلاً موقناً قرأها على جبل لزال. وأخرج الديلمي وأبو الشيخ ابن حبان في فضائله من حديث أبي ذر ما من ميت يموت فيقرأ عنده يس إلا هون الله عليه. وأخرج المحاملي في أماليه من حديث عبد الله بن الزبير من جعل يس أمام حاجة قضيت له وله شاهد مرسل عند الدارمي. وفي المستدرک عن أبي جعفر محمد بن علي قال: من وجد في قلبه قسوة فليكتب يس في جام بماء ورد وغفران ثم يشربه. وأخرج ابن الضريس عن سعيد بن جبیر أنه قرأ على رجل مجنون سورة يس فبرئ. وأخرج أيضاً عن يحيى بن أبي كثير قال: من قرأ يس إذا أصبح لم يزل في فرح حتى يمسي، ومن قرأها إذا أمسى لم يزل في فرح حتى يصبح. أخبرنا من جرب ذلك. وأخرج الترمذي من حديث أبي هريرة من قرأ الدخان كلها وأول غافر إلى إليه المصير وآية الكرسي حين يمسي حفظ بها حتى يصبح، ومن قرأها حين يصبح حفظ بهما حتى يمسي ورواه الدارمي بلفظ لم ير شيئاً يكرهه. وأخرج البيهقي والحاثر بن أبي أسامة وأبو عبيد عن ابن مسعود مرفوعاً من قرأ كل ليلة سورة الواقعة لم تصبه فاقة أبداً. وأخرج البيهقي في الدعوات عن ابن عباس موقوفاً في المرأة تعسر عليها ولادتها قال: يكتب في قرطاس ثم تسقى باسم الله الذي لا إله إلا هو الحليم الكريم، سبحان الله وتعالى رب العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين، كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها، كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ فهل يهلك إلا القوم الفاسقون. وأخرج أبو داود عن ابن عباس قال: إذا وجدت في نفسك شيئاً: يعني الوسوسة فقل: هو الأول والآخر

والظاهر والباطن وهوبكل شيء عليم، وأخرج الطبراني عن علي قال لدغت النبي صلى الله عليه وسلم عقرب، فدعا بماء وملح وجعل يمسح عليها ويقرأ: قل يا أيها الكافرون وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس. وأخرج أبوداود والنسائي وابن حبان والحاكم عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره الرقي إلا بالمعوذات. وأخرج الترمذي والنسائي عن أبي سعيد قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ من الجان وعين الإنسان حتى نزلت المعوذات فأخذ بها وترك ماسواها. فهذا ما وقفت عليه في الخواص من الأحاديث التي لم تصل إلى حد الوضع، ومن الموقوفات على الصحابة والتابعين. وأما ما لم يرد به أثر فقد ذكر الناس من ذلك كثيراً جداً، الله أعلم بصحته. إذ ما وقفت عليه في الخواص من الأحاديث التي لم تصل إلى حد الوضع، ومن الموقوفات على الصحابة والتابعين. وأما ما لم يرد به أثر فقد ذكر الناس من ذلك كثيراً جداً، الله أعلم بصحته. ومن لطيف ما حكاه ابن الجوزي عن ابن ناصر عن شيوخه عن ميمونة بنت شاقول البغدادية قالت: آذانا جار لنا، فصليت ركعتين وقرأت من فاتحة كل سورة آية حتى ختمت القرآن وقلت: اللهم أكفنا أمره: ثم نمت وفتحت عيني وإذا به قد نزل وقت السحر فنزلت قدمه فسقط ومات. تنبيه قال ابن التين: الرقي بالمعوذات وغيرها من أسماء الله تعالى هو الطب الروحاني إذا كان على لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاء بإذن الله تعالى، فلما عز هذا النوع فزع الناس إلى الطب الجثماني. قلت: ويشير إلى هذا قوله صلى الله عليه وسلم لو أن رجلاً موقناً قرأ بها على جبل لزال وقال القرطبي تجوز الرقية بكلام الله تعالى وأسمائه، فإن كان مأثوراً استحَب. وقال الربيع: سألت الشافعي عن الرقية فقال: لا بأس بها أن يرقى بكتاب الله وبما يعرف من ذكر الله تعالى. وقال ابن بطال: من المعوذات سر ليس في غيرها من القرآن لما اشتملت عليه من جوامع الدعاء التي تعم أكثر المكروهات من السحر والحسد وشر الشيطان ووسوسته وغير ذلك، ولهذا كان صلى الله عليه وسلم يكتفي بها. وقال ابن القيم في حديث الرقية بالفاتحة: إذا ثبت أن لبعض الكلام خواص ومنافع، فما الظن بكلام رب العالمين ثم بالفاتحة التي لم ينزل في القرآن ولا غيره من الكتب مثلها؟ لتضمنها جميع معاني الكتاب، فقد اشتملت على ذكر أصول أسماء الله تعالى ومجامعها وإثبات المعاد وذكر التوحيد والافتقار إلى الرب في طلب الإعانة به والهداية منه، وذكر أفضل الدعاء وهو طلب الهداية إلى الصراط المستقيم المتضمن كمال معرفته وتوحيده وعبادته بفعل ما أمر به واجتناب ما نهى عنه والاستقامة عليه، ولتضمنها ذكر أصناف الخلائق وقسمتهم إلى منعم عليه لمعرفته بالحق والعمل به، ومغضوب عليه لعدوله عن الحق بعد معرفته، وضال بعد معرفته له، مع ما تضمنته من إثبات القدر والشرع والأسماء والمعاد والتوبة وتركية النفس وإصلاح القلب والرد على جميع أهل البدع، وحقيق لسورة هذا بعض شأنها أن يستشفي بها من كل داء. اهـ. مسألة قال النووي في شرح المذهب: لو كتب القرآن في إناء ثم غسل وسقاه المريض فقال الحسن البصري ومجاهد وأبو قلابة والأوزاعي: لا بأس به، وكرهه النخعي. قال: ومقتضي مذهبنا أنه لا بأس به، فقد قال القاضي حسين والبيهقي وغيرهما: لو كتب قرآنًا على حلوى وطعام فلا بأس بأكله. اهـ. قال الزركشي: وممن صرح بالجواز في مسألة الإناء العماد النبهني مع تصريحه بأنه لا يجوز ابتلع ورقة فيها آية لكن أفتي ابن عبد السلام بالمنع من الشراب أيضاً لأنه يلاقيه نجاسة الباطن، وفيه نظر.

النوع الثامن والسبعون في معرفة شروط المفسر وآدابه

قال العلماء: من أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه أولاً من القرآن، فما أجمل منه في مكان فقد فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر منه. وقد ألف ابن الجوزي كتاباً فيما أجمل في القرآن في موضع وفسر في موضع آخر منه، وأشارت إلى أمثلة منه في نوع المجمع، فإن أعياه ذلك طلبه من السنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له. وقد قال الشافعي رضي الله عنه: كل ما حكم به رسول الله صلى

الله عليه وسلم فهو مما فهمه من القرآن، قال تعالى إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله في آيات آخر وقال صلى الله عليه وسلم: ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه: عني السنة، فإن لم يجده من السنة رجع إلى أقوال الصحابة فإنهم أدري بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله ولما اختصوا به من الفهم النام والعلم الصحيح والعمل الصالح. وقد روى الحاكم في المستدرك أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزل له حكم المرفوع. وقال الإمام أبو طالب الطبري في أوائل تفسيره القول في آداب المفسر اعلم أن من شرطه صحة الاعتقاد أولاً لزوم سنة الدين، فإن من كان مغموصاً عليه في دينه لا يؤتمن على الدنيا فكيف على الدين؟ ثم لا يؤتمن في الدين على الإخبار عن عالم فكيف يؤتمن في الإخبار عن أسرار الله تعالى؟ ولأنه لا يؤمن إن كان متهماً بالإلحاد أن يبغي الفتنة ويغير الناس بليه وخداعه كدأب الباطنية وغلاة الرافضة، وإن كان متمماً بهوى لم يؤمن أن يحمله هواه كلما يوافق بدعته كدأب القدرية، فإن أحدهم يصنف الكتاب في تفسيره ومقصوده منه الإيضاح الساكن ليصدهم عن أتباع السلف ولزوم طريق الهدى، ويجب أن يكون اعتماده على النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه ومن عاصرهم ويتجنب المحدثات، وإذا تعارضت أقوالهم وأمكن الجمع بينها فعل، نحوان يتكلم على الصراط المستقيم، وأقوالهم فيه ترجع إلى شيء واحد فيدخل منها ما يدخل في الجمع، فلا تنافي بين القرآن وطريق الأنبياء، فطريق السنة وطريق النبي صلى الله عليه وسلم وطريق أبي بكر وعمر، فأَيُّ هذه الأقوال أفردته كان محسناً. وإن تعارضت رد الأمر إلى ما ثبت فيه السمع، فإن لم يجد سمعاً وكان للاستدلال طريق إلى تقوية أحدهما رجع ما قوي الاستدلال فيه كاختلافهم في معنى حروف الهجاء يرجح قول من قال أنها قسم. وإن تعارضت الأدلة في المراد علم أنه قد اشتبه عليه فيؤمن بمراد الله تعالى ولا يتهم على تعيينه وينزله منزلة المجمل قبل تفصيله والمتشابه قبل تبيينه. ومن شروط صحة المقصد فيما يقول ليلقي التسديد، فقد قال تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبيلاً وإنما يخلص له القصد إذا يخلص القصد إذا زهد في الدنيا لأنه إذا رغب فيها لم يؤمن أن يتوسل به غرض يصده عن صواب قصده ويفسد عليه صحة عمله. وتمام هذه الشرائط أن يكون ممتكناً من عدة الإعراب لا يلتبس عليه اختلاف وجوه الكلام، فإنه إذا خرج بالبيان عن وضع اللسان إما حقيقة أو مجازاً فتأويله تعطيله، وقد رأيت بعضهم يفسر قوله تعالى قل الله ثم ذرهم أنه ملازمة قول الله، ولم يدر الغبي أن هذه جملة حذف منها الخبر، والتقدير: الله أنزله اه كلام أبي طالب. وقال ابن تيمية في كتاب ألفه في هذا النوع: يجب أن يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم بين لأصحابه معاني القرآن كما بين لهم ألفاظه، فقولته تعالى لتبين للناس ما نزل إليهم يتناول هذا وهذا. وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرءون القرآن كعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً، ولهذا كانوا ييقنون مدة في حفظ السورة. وقال أنس: كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جد في أعيننا. رواه أحمد في مسنده وأقام ابن عمر على حفظ البقرة ثمان سنين. أخرجه في الموطأ، وذلك إن الله قال كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وقال أفلا يتدبرون القرآن وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن، وأيضاً فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتاباً في فن من العلم كالطب والحساب ولا يستشرحونه، فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم وبه نجاتهم وسعادتهم وقيام دينهم ودنياهم؟ ولهذا كان النزاع بين الصحابة في

تفسير القرآن قليلاً جداً، وهو وإن كان بين التابعين أكثر منه بين الصحابة فهو قليل بالنسبة إلى ما بعدهم، ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة وربما تكلموا في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال، والخلاف بين السلف في التفسير قليل، وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وذلك صنفان. أحدهما: أن يعبر واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى، كتفسيرهم الصراط المستقيم: بعض بالقرآن: أي أتباعه، وبعض بالإسلام، فالقولان متفقان لأن دين الإسلام هو أتباع القرآن، ولكن كل منهما نبه على وصف غير الوصف الآخر، كما أن لفظ صراط يشعر بوصف ثالث، وكذلك قول من قال هو السنة والجماعة، وقول من قال هو طريق العبودية، وقول من قال هو طاعة الله ورسوله وأمثال ذلك، فهؤلاء كلهم أشاروا إلى ذات واحدة لكن وصفها كل منهم بصفة من صفاتها. الثاني: أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل، وتنبية المستمع على النوع لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومته وخصوصه، مثاله ما نقل في قوله تعالى ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا الآية، فمعلوم أن الظالم لنفسه يتناول المضيع لواجبات والمنهك للحرمت، والمقتصد يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرمات، والسابق يدخل فيه من سبق فتقرب بالحسنات مع الواجبات. فالمقتصدون أصحاب اليمين، والسابقون السابقون أولئك هم المقربون، ثم إن كلاً منهم يذكر هذا في نوع من أنواع الطاعات كقول القائل السابق الذي يصلي في أول الوقت، والمقتصد الذي يصلي في أثائه، والظالم لنفسه الذي يؤخر العصر إلى الاصفرار. أويقول السابق المحسن بالصدقة مع الزكاة، والمقتصد الذي يؤدي الزكاة المفروضة فقط، والظالم مانع الزكاة. قال: وهذان الصنفان اللذان ذكرناهما في تنوع التفسير تارة لتنوع الأسماء والصفات، وتارة لذكر بعض أنواع المسمى هو الغالب في تفسير سلف الأمة الذي يظن أنه مختلف، ومن التنازع الموجود منهم ما يكون اللفظ فيه محتملاً لأمرين: إما لكونه مشتركاً في اللغة كلفظ القسورة الذي يراد به الرامي ويراد به الأسد، ولفظ عسعس الذي يراد به إقبال الليل وإدباره، وإما لكونه متواطئاً في الأصل لكن المراد به أحد النوعين أو أحد الشخصين كالضمائر في قوله (ثم دنى فتدلى) الآية. كلفظ الفجر والشفع والوتر وليال عشر وأشباه ذلك، فمثل ذلك يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف وقد لا يجوز ذلك. فالأول إما لكون الآية نزلت مرتين فأريد بها هذا تارة وهذا تارة، وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يراد به معنياه. وإما لكون اللفظ متواطئاً فيكون عاماً إذا لم يكن لمخصصه موجب، فهذا النوع إذا صح فيه القولان كان من الصنف الثاني. ومن الأقوال الموجودة عنهم ويجعلها بعض الناس اختلافاً أن يعبروا عن المعاني بألفاظ متقاربة، كما إذا فسر بعضهم تبسل بتحبس وبعضهم بترتهن، لأن كلاً منهما قريب من الآخر. ثم قال: فصل: والاختلاف في التفسير على نوعين: منه ما مستنده النقل فقط، ومنه ما يعلم بغير ذلك. والمنقول إما عن المعصوم أو غيره. ومنه ما يمكن معرفة الصحيح منه من غيره. ومنه ما لا يمكن ذلك. وهذا القسم الذي لا يمكن معرفة صحيحه من ضعيفه عامته مما لا فائدة فيه ولا حاجة بنا إلى معرفته، وذلك كاختلافهم في لون كلب أصحاب الكهف واسمه، وفي البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة، وفي قدر سفينة نوح وخشبها، وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر ونحو ذلك، فهذه الأمور طريق العلم بها النقل، فما كان منه منقولاً نقلاً صحيحاً عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل، وما لا بأن نقل عن أهل الكتاب ككعب ووهب وقف عن تصديقه وتكذيبه لقوله صلى الله

عليه وسلم إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وكذا ما نقل عن بعض التابعين. وإن لم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب فمتى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض، وما نقل في ذلك عن الصحابة نقلاً صحيحاً فالنفس إليه أسكن مما ينقل عن التابعين، لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم أو من بعضه من سمعه منه أقوى، ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين، ومع جزم الصحابي بما يقوله كيف يقال أنه أخذه عن أهل الكتاب وقد نهوا عن تصديقهم. وأما القسم الذي يمكن معرفة الصحيح منه فهذا موجود كثير والله الحمد، وإن قال الإمام أحمد: ثلاثة ليس لها أصل: التفسير، والملاحم، والمغازي، وذلك لأن الغالب عليها المراسيل. وأما ما يعلم بالاستدلال لا بالنقل فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين. حدثنا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان، فإن التفاسير التي يذكر فيها كلام هؤلاء صرفاً لا يكاد يوجد فيها شيء من هاتين الجهتين مثل تفسير عبد الرزاق والفريابي ووكيع وعبد وإسحاق وأمثالهم. أحدها: قوم اعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها. والثاني: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده من كان من الناطقين بلغة العرب من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن والمنزل عليه والمخاطب به، فالأولون راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما يستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان، والآخرون راعوا مجرد اللفظ وما يجوز أن يراد به العربي من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم وسياق الكلام، ثم هؤلاء كثير ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة كما يغلط في ذلك الذين قبلهم، كما أن الأولين كثيراً ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسروا به القرآن كما يغلط في ذلك الآخرون، وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق. والأولون صنفان: تارة يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأريد به، وتارة يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يرد به، وفي كلا الأمرين قد يكونوا ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلاً فيكون خطوهم في الدليل والمدلول، وقد يكون حقاً فيكون خطوهم في الدليل لا في المدلول، فالذين أخطئوا فيهما مثل طوائف من أهل البدع اعتقدوا مذاهب باطلة وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على رأيهم، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لا في رأيهم ولا في تفسيرهم، وقد صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم مثل تفسير عبد الرحمن ابن كيسان الأصم والجائي وعبد الجبار والروماني والرمخشري وأمثالهم، ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة يدس البدع في كلامه وأكثر الناس لا يعلمون، كصاحب الكشف ونحوه حتى أنه يروج على خلق كثير من أهل السنة كثير من تفاسيرهم الباطلة، وتفسير ابن عطية وأمثاله اتبع السنة وأسلم من البدعة، ولو ذكر كلام السلف المأثور عنهم على وجه لكان أحسن، فإنه كثيراً ما ينقل من تفاسير ابن جرير الطبري وهومن أجل التفاسير وأعظمها قدراً، ثم إنه يدع ما ينقله ابن جرير عن السلف ويذكر ما يزعم أنه قول المحققين، وإنما يعنى بهم طائفة من أهل الكلام الذين قرروا أصولهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة أصولهم وإن كانوا أقرب إلى السنة من المعتزلة، لكن ينبغي أن يعطي كل ذي حق حقه، فإن الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في الآية تفسير وجاء قوم فسروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه، وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين صار مشاركاً للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا. وفي الجملة من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً في ذلك بل مبتدعاً، لأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به الرسول. وأما الذين أخطئوا في الدليل لا في المدلول كمثّل كثير من الصوفية والوعاظ والفقهاء

يفسرون القرآن بمعان صحيحة في نفسها لكن القرآن لا يدل عليها، مثل كثير مما ذكره السلمي في الحقائق، فإن كان فيما ذكره معان باطلة دخل في القسم الأول أه كلام ابن تيمية ملخصاً، وهونفيس جداً. وقال الزركشي في البرهان: للناظر في القرآن لطلب التفسير مآخذ كثيرة: أمهاتها أربعة. الأول: النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه هو الطراز المعلم، لكن يجب الحذر من الضعيف منه والموضوع فإنه كثير، ولهذا قال أحمد: ثلاث كتب لا أصل لها: المغازي، والملاحم، والتفسير. قال المحققون من أصحابه: مراده أن الغالب أنه ليس لها أسانيد صحاح متصلة، وإلا فقد صح في ذلك كثير كتفسير الظلم بالشرك في آية الأنعام، والحساب اليسير بالعرض، والقوة بالرمي في قوله (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة قلت: الذي صح في ذلك قليل جداً، بل أصل المرفوع منه في غاية القلة، وسأسردها كلها آخر الكتاب إن شاء الله تعالى. الثاني: الأخذ بقول الصحابي، فإن تفسيره عندهم بمنزلة المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما قاله الحاكم في مستدركه. وقال أبو الخطاب من الحنابلة: يحتكل أن لا يرجع إليه إذا قلنا أن قوله ليس بحجة، والصواب الأول لأنه من باب الرواية لا الرأي. قلت: ما قاله الحاكم نازعه فيه ابن الصلاح وغيره من المتأخرين، لأن ذلك مخصوص بما فيه سبب النزول أو نحوه مما لا مدخل للرأي فيه. ثم رأيت الحاكم نفسه صرح به في علوم الحديث فقال: ومن الموقوفات تفسير الصحابة. وأما من يقول أن تفسير الصحابة مسند فإنما يقوله فيما فيه سبب النزول فقد خصص هنا وعمم في المستدرك فاعتمد الأول، والله أعلم. ثم قال الزركشي: وفي الرجوع إلى قول التابعي روايتان عن أحمد، واختار ابن عقيل المنع وحكوه عن شعبه، لكن عمل المفسرين على خلافه، فقد حكوا في كتبهم أقوالهم لأن غالبها تلقوها من الصحابة، وربما يحكى عنهم عبارات مختلفة الألفاظ فيظن من لا فهم عنده أن ذلك اختلاف محقق فيحكيه أقوالاً وليس كذلك، بل يكون كل واحد منهم ذكر معنى من الآية لكونه أظهر عنده أو أليق بحال السائل، وقد يكون بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره والآخر بمقصوده وثمرته، والكل يؤول إلى معنى واحد غالباً، فإن لم يكن الجمع فالتأخر من القولين عن الشخص الواحد مقدم إن استويا في الصحة عنه، وإلا فالصحيح المقدم. الثالث: الأخذ بمطلق اللغة، فإن القرآن نزل بلسان عربي، وهذا قد ذكره جماعة ونص عليه أحمد في مواضع، لكن نقل الفضل بن زياد عنه أنه سئل عن القرآن يمثل له الرجل بيت من الشعر فقال: ما يعجبني، فقليل ظاهره المنع. ولهذا قال بعضهم في جواز تفسير القرآن بمقتضى اللغة روايتان عن أحمد.

وقيل الكراهة تحمل على من صرف الآية عن ظاهرها إلى معان خارجة محتملة يدل عليها القليل من كلام العرب، ولا يوجد غالباً إلا في الشعر ونحوه ويكون المتبادر خلافها. وروى البيهقي في الشعب عن مالك قال: لا أوتي برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا. الرابع: التفسير بالمقتضى من معنى الكلام والمقتضب من قوة الشرع، وهذا هو الذي دعا به النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس حيث قال: اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل، والذي عناه علي بقوله: إلا فهماً يؤتاه الرجل في القرآن. ومن هنا اختلف الصحابة في معنى الآية، فأخذ كل برأيه على منتهى نظره. ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقال وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون وقال لتبين للناس ما نزل إليهم أضاف البيان إليه. وقال صلى الله عليه وسلم من تكلم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي، وقال من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار

أخرجه أبوداود. قال البيهقي في الحديث الأول: إن صح أراد الله أعلم الرأي الذي يغلب من غير دليل قام عليه، وأما الذي يشده برهان فالقول به جائز. وقال في المدخل: في هذا الحديث نظر، وإن صح فإنما من قال به والله أعلم فقد أخطأ الطريق، فسبيله أن يرجع في تفسير ألفاظه إلى أهل اللغة وفي معرفة ناسخه ومنسوخه وسبب نزوله وما يحتاج فيه إلى بيانه إلى أخبار الصحابة الذين شاهدوا تنزيله وأدوا إلينا من السنن ما يكون بياناً لكتاب الله تعالى، قال تعالى وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون فما ورد بيانه من صاحب الشرع ففيه كفاية عن فكرة من بعده، وما لم يرد عنه بيانه ففيه حينئذ فكرة أهل العلم بعده ليستدلوا بما ورد بيانه على ما لم يرد. قال: وقد يكون المراد به من قال فيه برأيه ن غير معرفة منه بأصول العلم وفروعه، فيكون موافقته للصواب إن وافقه من حيث لا يعرفه غير محمود. وقال الماوردي: قد حمل بعض المتورعة هذا الحديث على ظاهره، وامتنع أن يستنبط معاني القرآن باجتهاده ولوصحها الشواهد ولم يعارض شواهدا نص صريح، وهذا عدول عما تعبدنا بمعرفته من النظر في القرآن واستنباط الأحكام كما قال تعالى لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولوصح ما ذهب إليه لم يعلم شيء بالاستنباط ولما فهم الأكثر من كتاب الله شيئاً، وإن صح الحديث فتأويله أن من تكلم في القرآن بمجرد رأيه ولم يعرج على سوى لفظه وأصاب الحق فقد أخطأ الطريق وإصابته اتفاق، إذا الغرض أنه مجرد رأى لا شاهد له. وفي الحديث القرآن ذلول ذووجوه فاحملوه على أحسن وجوهه أخرجه أبونعيم وغيره من حديث ابن عباس، فقوله ذلول يحتمل معنيين: أحدهما أنه مطيع لحامليه تنطق به ألسنتهم. والثاني أنه موضح لمعانيه حتى لا يقصر عنه أفهام المجتهدين. وقوله ذووجوه يحتمل معنيين: أحدهما أن من ألفاظه ما يحتمل وجوهاً في التأويل. والثاني أنه قد جمع وجوهاً ن الأوامر والنواهي والترغيب والترهيب والتحريم. وقوله فاحملوه على احسن وجوهه يحتمل معنيين: أحدهما الحمل على أحسن معانيه. والثاني أحسن ما فيه من العزائم دون الرخص والعفودون الانتقام، وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد في كتاب الله تعالى أه. وقال أبو الليث: النهي إنما صرف إلى المتشابه منه لا إلى جميعه كما قال تعالى فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه لأن القرآن إنما نزل حجة على الخلق فلولم يجب التفسير لم تكن الحجة بالغة، فإذا كان كذلك لجاز لمن عرف لغات العرب وأسباب النزول أن يفسره. وأما من لم يعرف وجوه اللغة فلا يجوز أن يفسره إلا بمقدار ما سمع فيكون ذلك على وجه الحكاية لا على وجه التفسير، ولو أنه يعلم التفسير وأراد أن يستخرج من الآية حكماً أودليل الحكم فلا بأس. ولوقال المراد كذا من غير ا، يسمع فيه شيئاً فلا يحل، هو الذي نهى عنه. وقال ابن الأنباري: في الحديث الأول حملة بعض أهل العلم على أن الرأي معني به الهوى. فمن قال في القرآن قولاً يوافق هواه فلم يأخذه عن أئمة السلف وأصاب فقد أخطأ لحكمه على القرآن بما لا يعرف أصله ولا يقف على مذاهب أهل الأثر والنقل فيه. وقال في الحديث الثاني: له معنيان: أحدهما من قال في مشكل القرآن بما لا يعرف من مذاهب الأوائل من الصحابة والتابعين فهو متعرض لسخط الله تعالى. والآخر وهو الأصح: من قال في القرآن قولاً يعلم أن الحق غيره فليتبوأ مقعده من النار. وقال البغوي والكواشي وغيرهما: التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وبعدها تحتمله الآية غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط غير محظور على العلماء بالتفسير كقوله تعالى انفروا خفافاً وثقالاً قيل شباباً وشيوخاً، وقيل أغنياء وفقراء، وقيل عزاباً ومتأهلين، وقيل نشاطاً وغير نشاط، وقيل أصحاء ومرضى، وكل ذلك سائغ والآية تحتمله. وأما

التأويل المخالف للآية والشرع فمحظور لأنه تأويل الجاهلين مثل تأويل الروافض، قوله تعالى مرج البحرين يلتقيان إنهما عليّ وفاطمة يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان يعني الحسن والحسين. وقال بعضهم: اختلف الناس في تفسير القرآن، هل يجوز لكل أحد الخوض فيه؟ فقال قوم: لا يجوز لأحد أن يتعاطى تفسير شيء من القرآن وإن كان عالماً أديباً متسعاً في معرفة الأدلة والفقه والنحو والأخبار والآثار، وليس له إلا أن ينتهي إلى ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك. ومنهم من قال: يجوز تفسيره لمن كان جامعاً للعلوم التي يحتاج المفسر إليها وهي خمسة عشر علماً. أحدها: اللغة لأن بها يعرف شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع. قال مجاهد: لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب. وتقدم قول الإمام مالك في ذلك، ولا يكفي في حقه معرفة اليسير منها فقد يكون اللفظ مشتركاً وهو يعلم أحد المعنيين والمراد الآخر. الثاني: النحو، لأن المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب فلا بد من اعتباره. أخرج أبو عبيد عن الحسن أنه سئل عن الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن النطق ويقيم بها قراءته، فقال: حسن فتعلمها، فإن الرجل يقرأ الآية فيعني بوجهها فيهلك فيها. الثالث: التصريف لأن به تعرف الأبنية والصيغ. قال ابن فارس: ومن فاته علمه فاته المعظم، لأن وجد مثلاً كلمة مهمة فإذا صرفناها اتضحت بمصادرها. وقال الزمخشري: من بدع التفاسير قول من قال: إن الإمام في قوله تعالى يوم ندعوا كل أناس بإمامهم جمع أم، وإن الناس يدعون يوم القيامة بأسمائهم دون آبائهم، قال: وهذا غلط أوجب جهله بالتصريف، فإن أمماً لا تجمع على إمام. الرابع: الاشتقاق لأن الاسم إذا كان اشتقاقه من مادتين مختلفتين اختلف باختلافهما كالمسيح هل هو من السياحة أو المسح. الخامس والسادس، والسابع: المعاني والبيان والبدیع، لأنه يعرف بالأول خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وبالثاني خواصها من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها، وبالثالث وجوه تحسين الكلام، وهذه العلوم الثلاثة هي علوم البلاغة، وهي من أعظم أركان المفسر لأنه لا بد له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، وإنما يدرك بهذه العلوم وقال السكاكي: اعلم أن شأن الإعجاز عجيب، يدرك ولا يمكن وصفه، كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها وكالملاحظة، ولا طريق إلى تحصيله لغير ذوي الفطرة السليمة إلا التمرن على علمي المعاني والبيان. وقال ابن الحديد: اعلم أن معرفة الفصح والأفصح والرشيق والأرشق من الكلام أمر لا يدرك إلا بالدوق، ولا يمكن إقامة الدلالة عليه، وهو بمنزلة جاريتين إحداهما بيضاء مشربة بحمرة دقيقة الشفتين نقية الثغر كحلأ العين أسيلة الخد دقيقة الأنف معتدلة القامة، والأخرى دونها في هذه الصفات والمحاسن لكنها أحلى في العيون والقلوب منها، ولا يدري سبب ذلك ولكنه يعرف بالدوق والمشاهدة ولا يمكن تعليقه، وهكذا الكلام. نعم يبقى الفرق بين الوصفين أن حسن الوجوه وملاحظتها وتفضيل بعضها على بعض يدركه كل من له عين صحيحة. وأما الكلام فلا يدرك إلا بالدوق، وليس كل من اشتغل بالنحو واللغة والفقه يكون من أهل الذوق وممن يصلح لانتقاد الكلام، وإنما أهل الذوق هم الذين اشتغلوا بعلم البيان وراضوا أنفسهم بالرسائل والخطب والكتابة والشعر وصارت لهم بذلك دراية وملكة تامة، فيألي أولئك ينبغي أن يرجع في معرفة الكلام وفضل بعضه على بعض. وقال الزمخشري: من حق مفسر كتاب الله الباهر وكلامه المعجز أن يتعاهد ببقاء النظم على حسنه والبالغة على كمالها وما وقع به التحدي سليماناً من القادح. وقال غيره: معرفة هذه الصناعة بأوضاعها هي عمدة التفسير المطلع على عجائب كلام الله تعالى، وهي قاعدة الفصاحة

وواسطة عقد البلاغة. الثامن: علم القراءات لأنه به يعرف كيفية النطق بالقرآن، وبالقراءات يترجح بعض الوجوه المحتملة على بعض.

التاسع: أصول الدين بما في القرآن من الآية الدالة بظاهرها على ما لا يجوز على الله تعالى، فالأصولي يؤول ذلك ويستدل على ما يستحيل وما يجب وما يجوز، العاشر: أصول الفقه، إذ به يعرف وجه الاستدلال على الأحكام والاستنباط. الحادي عشر: أسباب النزول والقصص، إذ بسبب النزول يعرف معنى الآية المنزلة فيه بحسب ما أنزلت فيه. الثاني عشر: الناسخ والمنسوخ ليعلم المحكم من غيره، الثالث عشر: الفقه. الرابع عشر: الأحاديث المبينة لتفسير المجمل والمبهم. الخامس عشر: علم الموهبة، وهو علم يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم، وإليه الإشارة بحديث من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم قال ابن أبي الدنيا: وعلوم القرآن وما يستنبط منه بحر لا ساحل له. قال: فهذه العلوم التي هي كالآلة للمفسر لا يكون مفسراً إلا بتحصيلها، فمن فسر بدونها كان مفسراً بالرأي المنهي عنه، وإذا فسر مع حصولها لم يكن مفسراً بالرأي المنهي عنه. قال: والصحابة والتابعون كان عندهم علوم العربية بالطبع لا بالاكْتساب، واستفادوا العلوم الأخرى من النبي صلى الله عليه وسلم. قلت: ولعلك تستشكل علم الموهبة وتقول: هذا شيء ليس في قدرة الإنسان وليس كما ظننت من الإشكال، والطريق في تحصيله ارتكاب الأسباب الموجبة له من العمل والزهد. قال في البرهان: اعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي ولا يظهر له أسرار وفي قلبه بدعة أو كبر أو هوى أو حب الدنيا أو هو مصر على ذنب أو غير متحقق بالإيمان أو ضعيف التحقيق أو يعتمد على قول مفسر ليس عنده علم أو راجع إلى معقوله، وهذه كلها حجب وموانع بعضها أكد من بعض. قلت: وفي هذا المعنى قوله تعالى سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق قال سفيان بن عيينة: يقول أنزع عنهم فهم القرآن. أخرجه ابن أبي حاتم. وقد أخرج ابن جرير وغيره من طرق ابن عباس قال: التفسير أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير تعرفه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى. ثم رواه مرفوعاً بسند ضعيف بلفظ أنزل القرآن على أربعة أحرف: حلال وحرام لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير تفسره العرب، وتفسير تفسره العلماء ومتشابه لا يعلمه إلا الله تعالى، ومن ادعى علمه سوى الله تعالى فهو كاذب قال الزركشي في البرهان في قول ابن عباس: هذا تقسيم صحيح، فأما الذي تعرفه العرب فهو الذي يرجع فيه إلى لسانهم وذلك اللغة والإعراب، فأما اللغة فعلى المفسر معرفة معانيها ومسميات أسمائها، ولا يلزم ذلك القارئ، ثم إن كان ما يتضمنه ألفاظها يوجب العمل دون العلم كفى فيه خبر الواحد والاثنين والاستشهاد بالبيت والبيتين. وإن كان يوجب العلم لم يكف ذلك، بل لا بد أن يستفيض ذلك اللفظ وتكثر شواهد من الشعر. وأما الإعراب فما كان اختلافه محيلاً للمعنى وجب على المفسر والقارئ تعلمه ليوصل المفسر إلى معرفة الحكم ويسلم القارئ من اللحن، وإن لم يكن محيلاً للمعنى وجب تعلمه على القارئ ليسلم من اللحن، ولا يجب على المفسر لوصوله إلى المقصود بدونه. وأما ما لا يعذر أحد بجهله فهو ما تبادر الأفهام إلى معرفة معناه من النصوص المتضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد، وكل لفظ أفاد معنى واحداً جلياً يعلم أنه مراد الله تعالى، فهذا القسم لا يلتبس تأويله إذ كل أحد يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى فاعلم أنه لا إله إلا الله وأنه لا شريك له في الإلهية، وإن لم يعلم لا موضوع في اللغة للنفي وإلا للإثبات، وأن مقتضى هذه الكلمة الحصر، ويعلم كل أحد بالضرورة أن مقتضى أقيموا الصلاة وآتوا

الزكاة ونحوه طلب إيجاب المأمور به، وإن لم يعلم أن صيغة أفعل بوجوب، فما كان من هذا القسم لا يعذر أحد يدعي الجهل بمعاني ألفاظه لأنها معلومة لكل أحد بالضرورة. وأما ما لا يعلمه إلا الله تعالى فهو ما يجري مجرى الغيوب نحو الآي المتضمنة لقيام الساعة وتفسير الروح والحروف المقطعة، وكل متشابه في القرآن عند أهل الحق، فلا مساع لاجتهاد في تفسيره، ولا طريق إلى ذلك إلا بالتوقيف بنص من القرآن أو الحديث أو إجماع الأمة على تأويله. وأما ما يعلمه العلماء ويرجع إلى اجتهادهم فهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل، وذلك استنباط الأحكام وبيان المجمل وتخصيص العموم، وكل لفظ احتمل معنيين فصاعداً فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه، وعليهم اعتماد الشواهد والدلائل دون مجرد الرأي، فإن كان أحد المعنيين أظهر وجب الحمل عليه إلا أن يقوم دليل على أن المراد هو الخفي وإن استويا والاستعمال فيهما حقيقة لكن في أحدهما حقيقة لغوية أو عرفية وفي الآخر شرعية، فالحمل على الشرعية أولى إلا أن يدل دليل على إرادة اللغوية كما في وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ولو كان في أحدهما عرفية والآخر لغوية فالحمل على العرفية أولى وإن اتفقا في ذلك أيضاً، فإن تنافي اجتماعهما ولم يمكن إرادتهما باللفظ الواحد كالقرء للحيض والظهر اجتهد في المراد منهما بالأمارات الدالة عليه فما ظنه فهو مراد الله تعالى في حقه وإن لم يظهر له شيء، فهل يتحير في الحمل على أيهما شاء ويأخذ بالأغلظ حكماً أو بالأخف؟ أقول، وإن لم يتناfia وجب الحمل عليهما عند المحققين ويكون ذلك أبلغ في الإعجاز والفصاحة، إلا أن دل دليل على إرادة أحدهما، إذا عرف ذلك فينزل حديث من تكلم بالقرآن برأيه على قسمين من هذه الأربعة: أحدهما تفسير اللفظ لاحتياج المفسر له إلى التبحر في معرفة لسان العرب. والثاني حمل اللفظ المحتمل على أحد معنييه لاحتياج ذلك إلى معرفة أنواع من العلوم التبحر في العربية واللغة. ومن الأصول ما يدرك به حدود الأشياء وصيغ الأمر والنهي والخبر والمجمل والمبين والعموم والخصوص والمطلق والمقيد والمحكم والمتشابه والظاهر والمؤول والحقيقة والمجاز والصريح والكنائية. ومن الفروع ما يدرك به الاستنباط، وهذا أقل ما يحتاج إليه، ومع ذلك فهو على خطر فعليه أن يقول يحتمل كذا ولا يجزم إلا في حكم اضطر إلى الفتوى به فأدى اجتهاده إليه فيجزم مع تجويز خلافه اه. وقال ابن النقيب: جملة ما تحصل في معنى حديث التفسير بالرأي خمسة أقوال. أحدهما: التفسير من غير حصول العلوم التي يجوز معها التفسير. الثاني: تفسير المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله. والثالث: التفسير المقرر للمذهب الفاسد بأن يجعل المذهب أصلاً والتفسير تابعاً فيرد إليه بأي طريق أمكن وإن كان ضعيفاً. الرابع: التفسير أن مراد الله كذا على القطع من غير دليل. الخامس: التفسير بالاستحسان والهوى. ثم قال: واعلم أن علوم القرآن ثلاثة أقسام. الأول: علم لم يطلع اله عليه أحداً من خلقه وهو ما استأثر به من علوم أسرار كتابه من معرفة كنه ذاته وغيوبه التي لا يعلمها إلا هو، وهذا لا يجوز لأحد الكلام فيه بوجه من الوجوه إجماعاً. الثاني: ما اطلع الله عليه نبيه من أسرار الكتاب واختصه به، وهذا يجوز الكلام فيه إلا له صلى الله عليه وسلم أو لمن أذن له. قال: وأوائل السور من هذا القسم، وقيل من القسم الأول. الثالث: علوم علمها اله نبيه مما أودع كتابه من المعاني الجليلة والخفية وأمره بتعليمها، وهذا ينقسم إلى قسمين: منه ما لا يجوز الكلام فيه إلا بطريق السمع وهو أسباب النزول والناسخ والمنسوخ والقراءات واللغات وقصص الأمم الماضية وأخبار ما هو كائن من الحوادث وأمور الحشر والمعاد. ومنه ما يؤخذ بطريق النظر والاستدلال والاستنباط والاستخراج من الألفاظ وهو قسمان: قسم اختلفوا في

جوازه وهوتاويل الآيات المتشابهات في الصفات. وقسم اتفقوا عليه وهواستنباط الأحكام الأصلية والفرعية والإعرابية، لأن مبناها على الأقيسة، وكذلك فنون البالغة وضروب المواعظ والحكم والإرشادات لا يمتنع استنباطها منه واستخراجها لمن له أهلية انتهى ملخصاً. وقال أبوحيان: ذهب بعض من عاصرناه إلى أن علم التفسير مضطر إلى النقل في فهم معاني تركيبه بالإسناد إلى مجاهد وطاوس وعكرمة وأضرابهم، وإن فهم الآيات يتوقف على ذلك. قال: وليس كذلك. وقال الزركشي بعد حكاية ذلك: الحق أن علم التفسير منه ما يتوقف على النقل كسبب النزول والنسخ وتعيين المبهم وتبيين المجمل، ومنه ما لا يتوقف ويكفي في تحصيله الثقة على الوجه المعتبر. قال: وكان السبب في اصطلاح كثير على التفرقة بين التفسير والتأويل التمييز بين المنقول والمستنبط ليحيل على الاعتماد في المنقول وعلى النظر في المستنبط. قال: واعلم أ، القرآن قسمان: قسم ورد تفسيره بالنقل، وقسم لم يرد. والأول إما أن يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابة أو رؤوس التابعين. فالأول يبحث فيه عن صحة السند، والثاني ينظر في تفسير الصحابي، فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك في اعتماده، أو بما شاهده من الأسباب والقرائن فلا شك فيه، وحينئذ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة: فإن أمكن الجمع فذاك، وإن تعذر قدم ابن عباس لأن النبي صلى الله عليه وسلم بشره بذلك حيث قال: اللهم علمه التأويل. وقد رجح الشافعي قول زيد في الفرائض لحديث أفرضكم زيد وأما ما ورد عن التابعين فحيث جاز الاعتماد فيما سبق فكذلك وإلا وجب الاجتهاد. وأما ما لم يرد فيه نقل فهو قليل وطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق، وهذا يعتني به الراغب كثيراً في كتاب المفردات فيذكر قيماً زائداً على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ لأنه اقتضاه السياق أه. قلت: وقد جمعت كتاباً مسنداً فيه تفاسير النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة فيه بضعة عشر ألف حديث ما بين مرفوع وموقوف، وقد تم والله الحمد في أربع مجلدات وسميته ترجمان القرآن ورأيت وأنا في أثناء تصنيفه النبي صلى الله عليه وسلم في المنام في قصة طويلة تحتوي على بشارة حسنة. تنبيه من المهم معرفة التفاسير الواردة عن الصحابة بحسب قراءة مخصوصة، وذلك أنه قد يرد عنهم تفسيران في الآية الواحدة مختلفان فيظن اختلافاً وليس باختلاف، وإنما كل تفسير على قراءة، وقد تعرض السلف لذلك. فأخرج ابن جرير في قوله تعالى لقالوا إنما سكرت أبصارنا من طرق عن ابن عباس وغيره، سكرت بمعنى سدت، ومن طرق أنها بمعنى أخذت. ثم أخرج عن قتادة قال: من قرأ سكرت مشددة فإنما يعني سدت، ومن قرأ سكرت مخففة فإنه يعني سحرت، وهذا الجمع من قتادة نفيس بديع، ومثله قوله تعالى سرايلهم من قطران أخرج ابن جرير عن الحسن أنه الذي تهنأ به الإبل. وأخرج من طرق عنه وعن غيره أنه النحاس المذاب، وليس بقولين وإنما الثاني تفسير لقراءة من قطران بتكوين قطر وهو النحاس، وآن شديد الحر كما أخرجه ابن أبي حاتم هكذا عن سعيد بن جبير. وأمثلة هذا النوع كثيرة، والكافل ببيانها كتابنا أسرار التنزيل، وقد خرجت على هذا قديماً الاختلاف الوارد عن ابن عباس وغيره في تفسير آية أولاً مستم هل هو الجماع أو الجس باليد. فالأول تفسير لقراءة لامستم. والثاني لقراءة لمستم ولا اختلاف. فائدة قال الشافعي رضي الله عنه في مختصر البويطي: لا يحل تفسير المتشابه إلا بسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو خبر عن أحد من أصحابه أو إجماع العلماء، هذا نصه. فصل وأما في كلام الصوفية في القرآن فليس بتفسير. قال ابن الصلاح في فتاويه: وجدت عن الغمام أبي الحسن

الواحي المفسر أنه قال: صنف أبو عبد الرحمن السلمي حقائق التفسير، فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر. قال ابن الصلاح: وأنا أقول: الظن بمن يوثق به منهم إذا قال شيئاً من ذلك أنه لم يذكره تفسير أولاً ذهب به مذهب الشرح للكلمة، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسلك الباطنية، وإنما ذلك منهم لنظير ما ورد به القرآن، فإن النظير يذكر بالنظير، ومع ذلك فيايلتهم لم يتساهلوا بمثل ذلك لما فيه من الإيهام والإلباس. وقال النسفي في عقائده: النصوص على ظاهرها والعدول عنها إلى معان يدعيها أهل الباطن إلحاد. قال الفتازاني في شرحه: سميت الملاحدة باطنية لادعائهم أن النصوص ليست على ظاهرها بل لها معان باطنية لا يعرفها إلا المعلم، وقصدهم بذلك نفي الشريعة بالكلية. قال: وأما ما يذهب إليه بعض المحققين من أن النصوص على ظواهرها ومع ذلك فيها إشارات خفية إلى دقائق تنكشف على أرباب السلوك يمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة فهومن كمال الإيمان ومحض العرفان. وسئل شيخ الإسلام سراج الدين البقيني عن رجل قال في قوله تعالى من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه أن معناه: من ذل: أي من الذل، ذي إشارة إلى النفس، يشفع من الشفاء، جواب من ع أمر من الوعي، فأفتى بأنه ملحد، وقد قال تعالى إن الذين يلحدون في آياتنا لا يخفون علينا قال ابن عباس: هوا، يضع الكلام على غير موضعه. أخرجه ابن أبي حاتم. فإن قلت: فقد قال الفرياني: حدثنا سفيان عن يونس بن عبيد عن الحسن قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل آية ظهر وبطن، ولكل حرف حد ولكل حد مطلع. وأخرج الديلمي من حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً القرآن تحت العرش له ظهر وبطن يحاج العباد. وأخرج الطبراني وأبويعلي والبزار وغيرهم عن ابن مسعود موقوفاً. إن هذا القرآن ليس منه حرف إلا له حد، ولكل حد مطلع. قلت: أما الظهر والبطن ففي معناه أوجه. أحدها: أنك إذا بحثت عن باطنها وقستة على ظاهرها وقفت على معناها. والثاني: أن ما من آية إلا عمل بها قوم ولها قوم سيعملون بها كما قاله ابن مسعود فيما أخرجه ابن أبي حاتم. الثالث: أن ظاهرها لفظها وباطنهما تأويلها. الرابع: قال أبويعيد: وهو أشبهها بالصواب أن القصص التي قصها الله تعالى عن الأمم الماضية وما عاقبهم به ظاهرها الإخبار بهلاك الأولين إنما هو حديث حدث به عن قوم، وباطنهما وعظ الآخرين وتحذيرهم أن يفعلوا كفعلهم فيحل بهم مثل ما حل بهم. وحكى ابن النقيب قولاً خامساً: أن ظاهرها ما ظهر من معانيها لأهل العلم بالظاهر، وباطنهما ما تضمنته من الأسرار التي أطلع الله عليها أرباب الحقائق. ومعنى قوله ولكل حرف حد أي منتهى فيما أراد الله من معناه. وقيل لكل حكم مقدار من الثواب والعقاب. ومعنى قوله ولكل حد مطلع لكل غامض من المعاني والأحكام مطلع يتوصل به إلى معرفته ويوقف على المراد به. وقيل كل ما يستحقه من الثواب والعقاب يطلع عليه في الآخرة عند المجازاة. وقال بعضهم: الظاهر التلاوة، والباطن الفهم، والحد أحكام الحلال والحرام، والمطلع الإشراف على الوعد والوعيد. قلت: يؤيد هذا ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس قال: إن القرآن ذو شجون وفنون وظهور وبطن، لا تنقضي عجائبه، ولا تبلغ غايته، فمن أوغل فيه برفق نجا، ومن أوغل فيه بعنف هوى: أخبار وأمثال وحلال وحرام وناسخ ومنسوخ ومحكم ومتشابه وظاهر وبطن، فظهره التلاوة، وباطنه التأويل، فجالسوا به العلماء وجانبوا به السفهاء. وقال ابن سبع في شفاء الصدور: ورد عن أبي الدرداء أنه قال: لا يفقه الرجل كل الفقه حتى يجعل للقرآن وجوهاً. وقال ابن مسعود: من أراد علم الأولين والآخريين فليثور القرآن، وهذا الذي قاله لا يحصل بمجرد تفسير الظاهر. وقال بعض العلماء: لكل آية ستون ألف

فهم، فهذا يدل على أن فهم معاني القرآن مجالاً رحباً ومتسعاً بالغا، وأن المنقول من ظاهر التفسير ليس ينتهي الإدراك فيه بالنقل والسماع لا بد منه في ظاهر التفسير لينتفي به موضع الغلط، ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط، ولا يجوز التهاون في حفظ التفسير الظاهر بل لا بد منه أولاً، إذ لا يطمع في الوصول إلى الباطن قبل أحكام الظاهر، ومن ادعى فهم أسرار القرآن ولم يحكم التفسير الظاهر فهو كمن ادعى البلوغ إلى صدر اليت قبل أن يجاوز الباب أه. وقال الشيخ تاج الدين ابن عطاء الله في كتابه لطائف المنن: اعلم أن تفسير هذه الطائفة لكلام اله وكلام رسوله بالمعاني الغريبة ليس إحالة للظاهر عن ظاهره، ولكن ظاهر الآية مفهوم منه ما جلبت الآية له ودلت عليه في عرف اللسان، وثم أفهام باطنة تفهم عند الآية والحديث لمن فتح الله قلبه، وقد جاء في الحديث لكل آية ظهر وبطن فلا يصدنك عن تلقي هذه المعاني منهم وأن يقول لك ذوجدل معارضة هذا إحالة لكلام الله وكلام رسوله، فليس ذلك بإحالة وإنما يكون إحالة لوقالوا لا معنى للآية إلا هذا، وهم لم يقولوا ذلك بل يقرءون الظواهر على ظواهرها مراداً بها موضوعاتها، ويفهمون عن الله تعالى ما أفهمهم. ولم يحكم التفسير الظاهر فهو كمن ادعى البلوغ إلى صدر اليت قبل أن يجاوز الباب أه. وقال الشيخ تاج الدين ابن عطاء الله في كتابه لطائف المنن: اعلم أن تفسير هذه الطائفة لكلام اله وكلام رسوله بالمعاني الغريبة ليس إحالة للظاهر عن ظاهره، ولكن ظاهر الآية مفهوم منه ما جلبت الآية له ودلت عليه في عرف اللسان، وثم أفهام باطنة تفهم عند الآية والحديث لمن فتح الله قلبه، وقد جاء في الحديث لكل آية ظهر وبطن فلا يصدنك عن تلقي هذه المعاني منهم وأن يقول لك ذوجدل معارضة هذا إحالة لكلام الله وكلام رسوله، فليس ذلك بإحالة وإنما يكون إحالة لوقالوا لا معنى للآية إلا هذا، وهم لم يقولوا ذلك بل يقرءون الظواهر على ظواهرها مراداً بها موضوعاتها، ويفهمون عن الله تعالى ما أفهمهم. ولم يحكم التفسير الظاهر فهو كمن ادعى البلوغ إلى صدر اليت قبل أن يجاوز الباب أه. وقال الشيخ تاج الدين ابن عطاء الله في كتابه لطائف المنن: اعلم أن تفسير هذه الطائفة لكلام اله وكلام رسوله بالمعاني الغريبة ليس إحالة للظاهر عن ظاهره، ولكن ظاهر الآية مفهوم منه ما جلبت الآية له ودلت عليه في عرف اللسان، وثم أفهام باطنة تفهم عند الآية والحديث لمن فتح الله قلبه، وقد جاء في الحديث لكل آية ظهر وبطن فلا يصدنك عن تلقي هذه المعاني منهم وأن يقول لك ذوجدل معارضة هذا إحالة لكلام الله وكلام رسوله، فليس ذلك بإحالة وإنما يكون إحالة لوقالوا لا معنى للآية إلا هذا، وهم لم يقولوا ذلك بل يقرءون الظواهر على ظواهرها مراداً بها موضوعاتها، ويفهمون عن الله تعالى ما أفهمهم. فائدة قال ابن أبي جمرة عن علي رضي الله عنه أنه قال: لو شئت أو أوقر سبعين بغيراً من تفسير أم القرآن لفعلت. وبيان ذلك أنه إذا قال الحمد لله رب العالمين يحتاج تبين معنى الحمد وما يتعلق

به الاسم الجليل الذي هو الله وما يليق به ن التنزيه، ثم يحتاج إلى بيان العالم وكيفيته على جميع أنواعه وأعداده وهي ألف عالم: أربعمئة في البر وستمئة في البحر فيحتاج إلى بيان ذلك كله. فإذا قال الرحمن الرحيم يحتاج إلى بيان الاسمين الجليلين وما يليق بهما من الجلال وما معناهما، ثم يحتاج إلى بيان جميع الأسماء والصفات، ثم يحتاج إلى بيان الحكمة في اختصاص هذا الموضع بهذين الاسمين دون غيرهما. فإذا قال مالك يوم الدين يحتاج إلى بيان ذلك اليوم وما فيه من المواطن والأحوال وكيفية مستقره. فإذا قال إياك نعبد وإياك نستعين يحتاج إلى بيان المعبود من جلالته والعبادة وكيفيتها وصفتها وأدائها على جميع أنواعها والعباد في صفته والاستعانة وأدائها وكيفيتها. فإذا قال اهدنا الصراط المستقيم إلى آخر السورة يحتاج إلى بيان ما هي الصراط المستقيم وأضداده، وتبيين المغضوب عليهم والضالين وصفاتهم وما يتعلق بهذا النوع، وتبيين المرضى عنهم وصفاتهم وطريقتهم، فعلى هذه الوجوه يكون ما قاله عليّ من هذا القبيل.

النوع التاسع والسبعون في غرائب التفسير

ألف فيه محمود بن حمزة الكرمانى كتاباً في مجلدين سماه العجائب والغرائب ضمنه أقوالاً ذكرت في معاني الآيات بنكرة لا يحل الاعتماد عليها ولا ذكرها إلا للتحذير منها. من ذلك من قال في حمعسق إن الحاء حرب عليّ ومعاوية، والميم ولاية المروانية، والعين ولاية العباسية، والسين ولاية السفائية، والقاف قدوة مهدي، حكاه أبو مسلم. ثم قال: أردت بذلك أن يعلم أن فيمن يدعي العلم حمقى. ومن ذلك قول من قال في آلم معنى ألف: ألف الله محمداً فبعثه نبياً، ومعنى لام: لامه الجاحدون وأنكروه، ومعنى ميم: ميم الجاحدون المنكرون من الموم وهو الرسام، ومن ذلك قول من قال في ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب أنه قصص القرآن، واستدل بقراءة أبي الجوزاء: ولكم في القصاص، وهو يعيد، بل هذه القراءة أفادت معنى غير معنى القراءة المشهورة، وذلك من وجوه إعجاز القرآن كما بينته في أسرار التنزيل. ومن ذلك ما ذكره ابن فورك في تفسيره في قوله (ولكن ليطمئن قلبي إن إبراهيم كان له صديق وصفه بأنه قلبه: أي ليسكن هذا الصديق إلى هذه المشاهدة إذا رآها عياناً. قال الكرمانى: وهذا بعيد جداً. ومن ذلك قول من قال في ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به أنه الحب والعشق، وقد حكاه الكواشي في تفسيره. ومن ذلك قول من قال في ومن شر غاسق إذا وقب إنه الذكر إذا انتصب. ومن ذلك قول أبي معاذ النحوي في قوله تعالى الذي جعل لكم من الشجر الأخضر يعني إبراهيم ناراً أي نوراً وهو محمد صلى الله عليه وسلم فإذا أنتم منه توقدون تفتبسون الدين.